عبد الرحمن فضل.. يعدل قانون الجنسية

لعلها قصة أشبه ما تكون بالملحمة الدرامية منها بالحدث السياسى.. قصة ذلك النجار الذى خاض معارك الحزب الاشتراكى المصرى منذ بدايتها الأولى.. ثم سافر إلى فلسطين فتركيا فى طريقه إلى حلم يريد أن يحققه.. أن يدرس النظرية الماركسية فى الاتحاد السوفييتى.

ومن تركيا يتسلل إلى مركب تحمله إلى الاتحاد السوفييتى، وينضم عبد الرحمن فضل بتوصية من الحزب إلى «جامعة ستالين لكادحى الشرق» وتمتد إقامته فى الاتحاد السوفييتى قرابة العشر سنوات.. يدرس ويعمل ويتزوج فتاة روسية.. لكنه يقرر أن يعود إلى وطنه مصر.

كان بإمكانه أن يبقى هناك، لكن الرجل العجوز ترتعش يده وهو يحاول جاهدا أن يهزها فى حماس قائلا: «كان لازم ارجع. مش المهم انى ادرس واتعلم، المهم انى ارجع بلدى عشان اناضل فيها من أجل الاشتراكية».

وقرر عبد الرحمن فضل أن يعود..

وكان يعلم أن ثمة مشكلة خطيرة تنتظرة فقد أسقط الرجعيون عنه جنسيته.

فصدقى باشا بعد أن ألغى دستور ١٩٢٣، استصدر فى يونيو ١٩٣١ مرسومين بقانونين استهدف بهما توجيه ضربة عنيفة لكل القوى التقدمية والديمقراطية فى مصر..

المرسوم الأول عدل به قانون المطبوعات ومواد قانون العقوبات المتصلة بالصحافة.

والمرسوم الثانى عدل به قانون الجنسية.

ووفقا لهذا المرسوم الذى صدر فى يونيو ١٩٣١ صار تعديل المادة ١٣ من قانون الجنسية بحيث يصبح نصها كما يلى:

«مادة ١٣: يجوز إسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عمن يقبل دخول الخدمة العسكرية لدى إحدى الدول الأجنبية بدون ترخيص من الحكومة المصرية وكذلك عمن يقبل خارجا عن القطر المصرى وظيفة لدى حكومة أجنبية ويبقى فيها بالرغم من الأمر الذى صدر له من الحكومة المصرية بتركها.

وكذلك يجوز إسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عن كل شخص يقيم خارجا عن القطر المصرى ويكون منضما إلى هيئة غرضها نشر دعاية ثورية ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى للدولة وضد النظم الأساسية للمجتمع أو ترمى إلى الوصول إلى نفس الغرض بأية وسيلة أخرى أو يكون منضما إلى مركز أو فرع أو معهد دراسى أو غير دراسى أو إلى مكتب أو جماعة تابعة لمثل تلك الهيئة أو متصلة بها أيا كان وجه التبعية أو الاتصال وسواء كانت تلك الهيئة أو أحد ملحقاتها موجودة فى القطر المصرى أم فى الخارج، وكذلك يجوز إسقاط الجنسية عن كل شخص يتلقى فى مثل هذه الشروط المتقدمة تعاليم مثل تلك الهيئات وأساليبها سواء كان ذلك بحضور دروس أم بأية طريقة أخرى»[١].

هكذا تسقط الجنسية بسهولة ويسر وبحكم ما أسماه صدقى قانونا عن كل مواطن يتصل أى نوع من الاتصال بهيئة.. تتصل بأى نوع من أنواع الاتصال بالاتحاد السوفييتى. أو يتلقى دروسا فى معهد دراسى أو غير دراسى عن النظرية الماركسية وسواء كانت تلك الهيئة أو أحد ملحقاتها موجودة فى القطر المصرى أم فى الخارج.

وكان واضحا تماما أن الهدف من استصدار هذا المرسوم هو اعتبار أن «مجرد اتهام المصريين اتهاما إداريا بالشيوعية يقضى بإسقاط الجنسية عنهم كذلك فهم أن استصدار المرسوم بقانون الخاص بهذا التعديل فى قانون الجنسية قبل أن ينعقد البرلمان بيومين اثنين معناه قيام هذا الحكم الجديد من يوم إصداره وعدم إعطاء الفرصة لمناقشته فى البرلمان أو تعديله»[٢].

وكانت الرجعية المصرية تنتظر هذه الفرصة طويلا.. فلطالما صرحت الأهرام مطالبة بإعادة هؤلاء الشبان الذين يدرسون فى موسكو.. أو بمنعهم من الدخول «حتى لا يعود كل منهم وهو لينين صغير»[٣].

وهكذا ما إن عقد البرلمان حتى تقدم النائب عبد الله الملوم ليسأل الحكومة متى تعتزم الحكومة تطبيق أحكام قانون الجنسية الجديدة فتسقط الجنسية المصرية عن أولئك المصريين المقيمين بالخارج والمتصلين بجماعات تدين بالمبادئ الشيوعية.

ولم تتوان الحكومة عن تنفيذ هذا المطلب وبالفعل أصدرت فى أغسطس مرسوما بحرمان ثمانية من المصريين المقيمين بالخارج من جنسيتهم بحجة اتصالهم بأنظمة شيوعية[٤]..

وكان عبد الرحمن فضل واحدا من هؤلاء الثمانية.

لكنه كان يعرف أنه أكثر مصرية من هؤلاء الباشوات الرجعيين، وأنه ما من قوة فى الأرض تستطيع أن تنتزع منه مصريته.

وقرر أن يعود.

وفى موسكو ودعه أحد أساتذته وهو يشد على يديه قائلا: «عبد الرحمن.. لقد تعلمت كثيرا، لكن لا تحاول أن تتفلسف على أبناء وطنك. نحن لا نريد فلاسفة وإنما نريد أناسا يوقظون الشعب».

ومن موسكو إلى باريس ثم إلى بيريه حيث استقل السفينة «أيونيا» فى طريقه إلى الوطن وفى ميناء الإسكندرية قبض عليه البوليس ومنعه من مغادرة المركب ونبه على القبطان بأنه مسؤول عن بقائه على ظهرها حتى تغادر المياه الإقليمية.. وعادت به السفينة إلى ميناء بيريه حيث رفض هو النزول، ثم غادت به السفينة إلى الإسكندرية ورفضوا مرة أخرى السماح له بمغادرتها..

ورفض عبد الرحمن فضل التراجع عن موقفه. مصمما على حقه فى العودة إلى وطنه، رافضا أى تنازل عن هذا الحق..

وهكذا وضع الحكومة المصرية فى مأزق..

أما الشركة صاحبة السفينة فقد وجدت نفسها فى مأزق هى أيضا وحاولت التخلص منه دون جدوى حتى إنها فكرت فى بيع السفينة تخلصا من هذا الضيف الدائم..

و«تكرر ذهابى وإيابى من ميناء بيريه اليونانى إلى الإسكندرية والعكس ٥٤ مرة وفى كل مرة أصل فيها إلى ميناء الإسكندرية كنت أجد عشرات من مندوبى الصحف المحلية والعالمية فى انتظارى»[٥].

وهكذا ومن خلال الإصرار العنيد نجح عبد الرحمن فضل من جديد فى تفجير مشكلة الشيوعيين الذين أسقطت عنهم جنسيتهم.. وبدأت الصحف تثير القضية من زوايا مختلفة وطنية وإنسانية وقانونية..

وقد بدأ مراسل الأهرام بالإسكندرية الحملة..

«وصل أمس بعد الظهر على السفينة أيونيا الشاب المصرى محمد فضل الذى نزعت عنه جنسيته المصرية ومنع من الدخول إلى هذا القطر أربع مرات قبل هذه المرة، وكان قد وصل إلى هذا القطر فى المرة الأخيرة من نحو ثلاثة أسابيع ثم أعيد إلى السفينة التى جاء عليها. وعند وصول هذه السفينة أمس إلى الميناء ذهب ربانها إلى قنصلية اليونان فى الإسكندرية وقابل أنطونوبلو القائم باعمال القنصلية وقدم له مذكرة يشكو فيها مما أصابه من وجود هذا الرجل على ظهر سفينته لأن الحكومة اليونانية لم تسمح له بالنزول فى بلادها عندما أعيد إليها وكذلك الحكومة المصرية لا تعترف به من رعاياها ولا تسمح له بالنزول فى هذا القطر وأن البوليس قد اتخذ الاحتياطات اللازمة حين وصول السفينة لعدم تمكين محمد فضل المذكور من النزول والتسرب إلى داخل البلاد.

وقال الربان أنه بات حائرا لا يدرى كيف العمل للتخلص من هذه الورطة.. وقد وعده القصنل بعرض المسألة على ولاة الأمور فى مصر للنظر فيما يمكن عمله.. وقد علمنا أن البوليس قرر إعادة محمد فضل غدا على الباخرة أيونيا»[٦] .

.. ويذهب عبد الرحمن فضل ليعود مع السفينة مرة أخرى ونكتب الأهرام مرة أخرى «عادت الباخرة اليونانية أيونيا إلى الإسكندرية اليوم من بيريه فعاد عليها محمد فضل المجرد من الجنسية المصرية بسبب ما اتهم به من اتباع المبادئ الشيوعية. وعودته هذه هى السادسة فهو يذهب فلا يباح له النزول هناك ويأتى فلا يؤذن له بالنزول هنا. وإذا نزل فإنه يعتقل ويعاد إلى السفينة وسترجع هذه الباخرة فى الساعة السادسة مساء فيرجع محمد فضل عليها والمفهوم أن إدارة الأمن العام لا تعده مصريا بسبب تجريده من الجنسية وهى لذلك لا تبالى بأمره. وكان ينبغى اتخاذ بعض التدابير لحل مشكلته من

الوجهة الإنسانية لأنه ليس من الطبيعى أن يظل ذاهبا آتيا بين مصر واليونان»[٧].

وفى المرة السابعة تكون المسألة قد نضجت ويكون الرأى العام قد تهيأ فيوجه عبد الرحمن فضل نداء إلى الرأى العام تنشره الأهرام تحت عنوان «من المصرى التائه إلى حضرة المحترم وكيل الأهرام السكندرى» وتعلق الأهرام على هذا النداء قائلة: «لقد طلبنا إلى ذوى الشأن الاهتمام بحل مشكلة هذا الشاب من الجهة الإنسانية بحيث يتسنى له أن يصل إلى بر ولا يظل مسافرا على الباخرة ذاهبا آتيا لا يقبله بلد»[٨].

والآن لم يعد عبد الرحمن فضل وحده.. فهناك مشكلة شعبان حافظ الذى كان قد عاد إلى البلاد خلسة ومارس نشاطا حزبيا انتهى به إلى السجن ويوشك أن يفرج عنه لكنه أيضا مجرد من جنسيته.. وهناك أيضا مشكلة حسنى العرابى وكان فى برلين، «وهو منذ زمن طويل يطرق كل باب يؤذن له للعودة إلى وطنه»[٩].

وتحاول إدارة الأمن العام أن تجد مخرجا من هذه الأزمة فتقدم مذكرة إلى وزارة الداخلية تقترح فيها النظر بعين الرفق فى حالة هؤلاء الأشخاص «إذا قامت الأدلة على كفهم عن الشيوعية»[١٠].

ويبدو أنه كان مطلوبا من عبد الرحمن فضل نوعا من الإقرار بتخيله عن الشيوعية لكنه رفض وواصل رحلته جيئة وذهابا على ظهر الباخرة أيونيا..

وتبدأ الأهرام حملة جديدة تطالب فيها أعضاء مجلس النواب بالتدخل فتقول: «عسى أن يهتم بعض نوابنا الكرام بهذا الحادث الغريب ويطلب من الحكومة إخراج هذا الشاب من هذه الورطة الشنيعة والنظر فى مسألته بعين الرفق والعدل فى حدود القانون»[١١].

وتتعقد المشكلة أكثر عندما يقرر القبطان أن «يمتنع عن تقديم الطعام لهذا الشاب على حساب الباخرة منذ أمس وقد حاول أحد أقاربه اليوم أن يقدم له بعض الطعام قبل سفر السفينة فرفض.. فسفرته الحادية عشرة هذه إلى اليونان ستكون سفرة سيئة ولا ندرى ماذا يليها.

ونحن لا نظن أن ربان السفينة قصد بما فعل اقتصاد قيمة غذاء عبد الرحمن فضل.. وإنما قصد لفت نظر السلطات المصرية إلى حالة هذا الشاب المصرى الذى يقاسى العذاب فى سبيل العودة إلى وطنه ولا يجد من يهتم بأمره»[١٢].

ويبدو أن الحكومة المصرية قد ضغطت على الشركة صاحبة السفينة فعاد القبطان من جديد إلى تقديم الطعام له.

ولم يكن عبد الرحمن فضل يكتفى بهذا الموقف السلبى ذاهبا آتيا بل كان هو وزملاؤه فى داخل البلاد يثيرون حملة واسعة للمطالبة بتعديل قانون الجنسية وإلغاء الفقرة التى تسمح بإسقاط الجنسية المصرية عن الشيوعيين المقيمين بالخارج.

فهو يقول فى نقاش معه: «أنا كنت أستفيد من ذلك كله فى إثارة الفضية ككل وفى إحداث أكبر ضجة ممكنة.. حتى أصبحت معظم الصحف تتحدث عن القضية.. واستطعت أن أثير عطف الناس على القضية وكانت المركب تسير فى خط منتظم الإسكندرية - بيريه وكان يسافر عليها كثير من المصريين وكنت أتصل بهم جميعا وأثير معهم قضيتى وأذكر أننى اتصلت فى إحدى المرات بالدكتور قناوى رئيس المجلس البلدى بالإسكندرية وكان مسافرا على المركب هو وزوجته.. وقد بكت زوجته عندما سمعت قصتى ووعدنى الدكتور قناوى بمساعدتى، وعندما عاد اتصل بأحد أصدقائه وهو عبد الوهاب الوكيل مراسل المقطم بالإسكندرية وطلب إليه إثارة قضيتى»[١٣] وبدأ المقطم يشارك فى الحملة وأطلق على عبد الرحمن فضل اسم «ذارع البحار»[١٤] .

وبدأت الحكومة تشعر بالحرج، وتحس أنها محاصرة ولا بد من أن تتخذ موقفا يحل هذه المشكلة، لكنها حاولت أن تسوف إلى أطول مدة ممكن عسى أن يتراجع «ذارع البحار» عن موقفه.

ونشرت الأهرام: «ما زال عبد الرحمن أفندى فضل يذرع البحر ذاهبا وآتيا، فإذا كان الجمهور يتناساه بين الأسبوع والأسبوع، فإن البوليس لا يتناسى الوقوف له بالمرصاد.. وكنا قد ذكرنا قبل الآن أن بعض ذوى الشأن باتوا يميلون إلى إصلاح حالة أولئك الأشخاص الذين جردوا من جنسيتهم من أجل ما كان ينسب إليهم من اتباع الحركة الشيوعية.. وإن هناك مذكرة وضعت لهذا الغرض، والمفهوم أن هذه المذكرة ما زالت فى وزارة الداخلية تحول دون البحث فيها كثرة الأعمال. وربما كان من سوء حظ هؤلاء الأشخاص ولا سيما عبد الرحمن فضل أن تنهمك الحكومة وينهمك البرلمان وجميع الدوائر العاملة فى البلد فى مسألة المعاهدة فى هذه الأيام.. فإن هذا يرجئ كثيرا من المسائل الأخرى ومنها مسألتهم الخاصة ولكن ما دامت النية منصرفة إلى إنصافهم فلهم أن ينتظروا النتيجة باطمئنان»[١٥].

كذلك تنشر البلاغ خبرا يقول: «يعرض حضرة صاحب العزة أحمد حمدى محجوب بك بدار الأمن العام على دولة وزير الداخلية هذا المساء أو بعد ظهر السبت القادم مسألة

عبدالرحمن فضل للفصل فيها. ويقول مندوبنا إن النية متجهة إلى إباحة دخوله القطر بقيود ثقيلة»[١٦].

وهكذا توشك المعركة أن تنضج، إن الحكومة تستعد للتراجع لكنها تماطل على هذا الشاب العنيد ينسحب من المعركة ويريحها من تعديل قانون الجنسية.

ويشعر عبدالرحمن فضل أنه قد آن الأوان لشن هجوم جديد فيعلن إضرابه عن الطعام.

وتقول الأهرام: «عادت الباخرة أيونيا من اليونان وعاد عليها عبدالرحمن فضل.. لكن موقف الفتى فى هذه المرة يختلف عنه فى المرات السابقة فإنه أضرب عن الطعام فعلا منذ ستة أيام ولا يزال مضربا وستعيده السفينة اليوم بعد الظهر إلى بيريه وهو بهذه الحالة. وقد علمنا أنها ستعود إلى الإسكندرية يوم السبت القادم جريا على عادتها ثم تبحر إلى اليونان وقد تنقطع عن السفر بعد ذلك مدة لأن الشركة ستدخلها إلى الحوض الجاف هناك لإصلاحها فيه وترميمها. فماذا يحل بفضل فى هذه المرة إذا لم يسعف ويؤذن له بالنزول إلى البر..

ولقد أصبح موقفه دقيقا ومحفوفا بالخطر.. وسألنا عما جرى بمشروع إعادة النظر فى مسألة الشبان المصريين المجردين من جنسيتهم بسبب تهمة الشيوعية.. فقيل أن مذكرة قدمت إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بهذا الشأن ولكن الفصل فى هذه الحالة نهائيا يتطلب بعض الوقت»[١٧].

وطوال هذه الشهور الخمس لم يكن عبدالرحمن فضل بغير اتصالات برفاقه داخل مصر وخارجها. وكان يستطيع أن يهرب من المركب إلى مصر لكن الوقت لم يكن قد حان بعد، وكان لا بد لصموده على المركب أن يستمر إلى أطول مدة ممكنة حتى يهيئ الرأى العام فى مصر ضد قانون الجنسية الظالم وحتى يجبر الحكومة على التراجع..

لكن المركب سوف تدخل إلى الحوض الجاف.. كذلك فإن المعركة قد نضجت تماما «كانت المسألة قد «استوت» وكانت أخبارى فى الصحف تحتل مكانا ثابتا فى كل يوم، وكانت قضيتى قد انتقلت إلى البرلمان عن طريق الأستاذين فكرى أباظة وعبدالحميد عبدالحق»[١٨].

وهكذا قرر عبدالرحمن فضل أن يبدأ الجولة الأخيرة من معركته.. أن يهرب من المركب إلى أرض مصر..

وكانت الترتيبات قد أعدت بإحكام «فقد تدخل الحزب الشيوعى اليونانى، ونجح فى استبدال قبطان السفينة بأحد الرفاق اليونانيين».

كذلك نجح رفاق عبدالرحمن فضل من أعضاء الحزب القدامى فى إعداد وسائل الهرب له.. وأعد كل شىء وحان يوم التنفيذ.

عندما تتحرك المركب تاركة ميناء الإسكندرية سيقف القبطان بنفسه ليراقب الحالة ثم يشعل سيجارة فيلقى عبدالرحمن فضل بنفسه إلى الماء حيث تنتشله مركب مصرية ستكون فى انتظاره..

وأحس أحد جنود البوليس المصريين الذين كانوا يلازمونه على المركب طوال بقائها بالإسكندرية بشىء غير عادى.. فسأله: «هل تنوى أن تفعلها الليلة.. وأجاب عبدالرحمن: نعم. فقال الجندى: حسنا لا تذهب من الجهة الشرقية فهناك كمين معد لبعض مهربى المخدرات»[١٩].

وهكذا كانت حملة إيقاظ الرأى العام قد نجحت إلى حد كسب جنود البوليس إلى صفه..

وأخيرا.. وبعد حوالى خمسة أشهر غادر عبدالرحمن فضل المركب إلى أرض الوطن ولم تعد هناك قوة فى الأرض تستطيع اقتلاعه منها..

وتنشر الأهرام: «بلغنا اليوم أن عبدالرحمن أفندى فضل.. قد غادر السفينة يوم السبت الماضى عند مغادرتها ميناء الإسكندرية.. فهو لم يعد فيها ولا يعرف أين هو.. وقد سألنا إدارة الضبط والربط فى المحافظة عن نصيب هذا الخبر من الصحة فأكد لنا جناب مأمور الضبط أن عبدالرحمن فضل أبحر على أيونيا ولم يغادرها»[٢٠].

لكن عبدالرحمن فضل كان فى الإسكندرية.. فى أحضان رفاقه القدامى. بل لقد اتصل تليفونيا بمراسل الأهرام.. وتنشر الأهرام مؤكدة الخبر: «مسألة عبدالرحمن فضل - ثبوت نزوله إلى البر - مسألة دستورية مهمة» وتقول الأهرام: «إن البوليس أبرق إلى بيربه يسأل عن فضل وهل هو باق على ظهر الباخرة أم خرج منها فكان الجواب أنه افتقد عند الساعة العاشرة من مساء يوم السبت ولم يوجد بين ركابها..».

وتمضى الأهرام مدافعة عن فضل: «ليس جرما ما فعله فضل وزملاؤه فى الأصل وليس عدلا تجريدهم من جنسيتهم بسببه، فكيف يكون من العدل الآن حرمانهم من العودة

إلى أهلهم وبلادهم.. إن القضاء قادر على الفصل فى كل حادث من حوادث الإخلال بالقانون والأمن العام فيجب أن تكون له السلطة العليا فى حل مشكلة هؤلاء الشبان لا إدارة الأمن العام التى كثيرا ما تنظر إلى الأمور بنظارة سوداء. ثم إنه بات صعبا على هذه الإدارة أن تنفى فضلا وشعبان من مصر من الوجهة العملية لعدم وجود بلاد تقبل ذهابهم إليها مطرودين من وطنهم ولا جنسية لهم.. وكيف يتيسر تجريد فضل وزملاؤه من الجنسية المصرية وهم مصريون بحق الولادة.. لا شك فى أن المسألة مسألة دستورية مهمة يرجى حلها حلا دستوريا عادلا[٢١]».

وحاول البوليس أن ينفى وجود عبدالرحمن فضل فى الإسكندرية وقال إنه هرب بعيدا إلى قلب الصحراء.. لكن بعض أعضاء مجلس النواب أعلنوا أنهم قابلوا عبدالرحمن فضل فى الإسكندرية وتناولوا معه طعام الغداء[٢٢] كذلك تنشر البلاغ أنه قد اتصل بها[٢٣].

ووجه عبدالرحمن فضل - وهو مختف عن الأنظار - خطابا مفتوحا إلى مصطفى النحاس رئيس الوزراء جاء فيه: «إننا الآن فى ظرف جديد نتمنى أن تصل مصر فيه إلى ما تصبو إليه وتأخذ مكانتها بين الأمم. إن القانون الحائل بينى وبين منحى الحرية الفردية التى كفلها الدستور هو قانون جائر.. وها قد انتقلت الأمة إلى حياة جديدة وألغت جميع القوانين التى صدرت رغم إرادتها كما صرحتم بذلك.. فهل مثل هذا القانون يتفق مع الدستور وهل من السهل على المرء أن يكون محروما من جنسيته ووطنه وأهله وجميع حقوقه الطبيعية؟ إننى على ثقة من أن حكومتنا المصرية ستقضى بإلغاء هذا القانون، كما أننى واثق جدا من أنها لن تضطرنى إلى الاعتقاد بأن مصيرى سيكون كمصير الفيلسوف اليونانى حينما راح يفتش بفانوسه فى رائعة النهار قائلا: إنه يبحث عن العدالة وأنصارها.

إن كل ما أعتمد عليه فى حل مشكلتى هو عطف الأمة وصراحة الدستور وعدالة القضاء وشهامة الصحافة الحرة فى تأدية مهمتها». وتنشر الأهرام هذا الخطاب المفتوح وإن كان يعيب على عبدالرحمن فضل بعض ما فيه من حدة قائلا: «إن العرائض التى يقدمها إلى دولة رئيس الوزراء يجب أن تكون خالية من الملاحظات الفلسفية»[٢٤].

وتحت ضغط الرأى العام أعلن البوليس أن حل المشكلة يتطلب إلغاء المرسوم الصادر فى ١٩٣١ بشأن تجريد بعض المصريين من الجنسية المصرية. وإنه حتى يلغى هذا المرسوم فإن البوليس سيكتفى «بمعرفة مقره إلى أن تحل مسألته حلا قانونيا»[٢٥].

وفى نفس الوقت «كان الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى والأستاذ زكى عريبى المحامى قد رفعا دعوى باسمى أمام القضاء ضد وزارة الداخلية..

وقد ألقى الدكتور سيد صبرى أكثر من ثمانى محاضرات عن مسألتى - من الناحية الدستورية - ونشر بعض هذه المحاضرات فى كتب القانون، واتخذها موضوعا من الموضوعات التى يدرسها لطلاب الحقوق..»[٢٦].

وأخيرا.. وبعد أن تأكد عبدالرحمن فضل أن أعداءه أعجز من أن يبعدوه مرة أخرى عن مصر.. وأن قوى واسعة قد التفت حوله لتسانده وتحميه أعلن أنه سيسلم نفسه ولكن ليس للبوليس.. وإنما لرئيس مجلس النواب «باعتبار أن مسألته مسألة دستورية ولا علاقة لها بالقانون الجنائى».

وكان عبدالرحمن فضل قد اتصل بالأستاذ فريد جرجس عضو مجلس النواب عن دائرة العطارين حيث كان يقيم وبحث معه هذا الأمر..

ووزع عبدالرحمن فضل من مكمنه على الصحف كتابا مفتوحا إلى رئيس مجلس النواب جاء فيه: «.. إنى ألتجئ اليوم إلى مجلس النواب بصفته أكبر هيئة تشريعية فى مصر وأعضاؤه هم ممثلو الأمة وإنى أعتقد بأن النواب الكرام الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن مصالح الأمة والحرية الفردية هم القادرون على حل مشكلتى.. وإنى أعلن اليوم على صفحات الجرائد العربية والإفرنجية إنى فى حماية البرلمان ونوابه، وكل ما أعتقد فيه وأعتمد عليه فى حل مشكلتى هو عدالة البرلمان وشهامة نوابه وصراحة دستور البلاد الذى لا يتفق مع وجود بعض نصوص قانون الجنسية الشاذ الذى بموجبه تسلب حقوق الإنسان الطبيعية»[٢٧].

كذلك وجّه عبدالرحمن فضل نداء إلى الرأى العام قال فيه: «لا يمكننى أن أقدر لكم خدماتكم فى الدفاع عن الحق وخدمة الإنسانية فى مشكلتى الشاذة.. إن السلطة التنفيذية عاجزة عن حل هذه المعضلة لأنها معضلة قانونية ودستورية فلذلك ألتجئ إلى البرلمان فى هذا الظرف العصيب بصفته أكبر هيئة تشريعية فى البلاد أى الهيئة القادرة على أن تسن القوانين التى تتفق مع روح العصر.

كما أنى على ثقة من أن البرلمان الذى يمثل الأمة المصرية ونوابه الذين أخذوا على عاتقهم حماية الدستور وحرية الأفراد قادرون على حماية كل فرد من أفراد الأمة يلتجئ إلى البرلمان وإلى شهامة نوابه.

ولقد عزمت بعد كتابة هذه السطور أن أقدم نفسى لمجلس النواب معتمدا على عدالته وللعدالة أن تفعل بى ما تشاء»[٢٨].

ورضخ الرجعيون.. واستسلموا أمام إصرار عبدالرحمن فضل وأمام غضب الرأى العام وسمحوا له بالإقامة فى مصر.

لكن هذا لم يكن الانتصار الوحيد له ولرفاقه، فإن المشكلة التى فجروها والتى استطاعوا أن يحشدوا حولها أوساطا واسعة من رجال القانون والنواب والصحفيين وجمهرة الرأى العام كان لا بد لها من تحقيق نتيجة إيجابية. وكان لا بد لقانون الجنسية أن يسقط وسقط فعلا..

فلم يمض سوى أقل من شهر حتى نشرت جريدة المصرى: «علمنا أن ولاة الأمور بوزارة الداخلية أتموا تعديل قانون الجنسية لا سيما المادة ١٣ منه الخاصة بإسقاط الجنسية وسيرفع القانون بعد تعديله إلى صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية للاطلاع عليه قبل إحالته إلى اللجنة التشريعية لمراجعته من جهة الصيغة القانونية ليمكن عرضه على البرلمان فى دورته الحالية»[٢٩].

وبعد يومين ينشر المصرى المبادئ الأساسية لتعديل المادة ١٣ فيقول: «أريد بالتعديل الجديد فى هذه المادة العمل على توسيع نطاق المادة ١٥٠ من قانون العقوبات حتى تشمل معاقبة الأشخاص الذين يشتغلون فى الخارج بالشيوعية والدعوة إلى نظم تغاير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية عند عودتهم إلى مصر.

ونص على أن اشتغال المصريين بهذه الأعمال فى الخارج يعرضهم للعقوبة المقررة ولو لم تكن قوانين البلاد التى قاموا فيها بهذه الأعمال تعاقب عليها..».

وتمضى جريدة المصرى قائلة: «.. والنتيجة البارزة لهذا التعديل هى جعل جريمة الاشتغال بالشيوعية فى مستوى الجرائم الأخرى من حيث تعرض مرتكبها للعقوبة المقررة من غير حرمان من جنسيتهم وبذلك لا تتكرر حادثة تشابه حادثة عبدالرحمن فضل مرة أخرى»[٣٠].

ولا شك أنه من حق عبدالرحمن فضل ورفاقه أن يعتبروا أنفسهم أصحاب هذا الانتصار.

لكنه ليس من حقنا أن ننتقل إلى حديث آخر دون أن نشير إلى دلالة كل ما سردناه من أحداث..

ذلك أن تنظيم هذه الحملة الذكية على صفحات كل الجرائد المصرية.. وكل هذه الاتصالات برجال القانون وبالمحامين، والصحفيين وأعضاء البرلمان إلخ..

كما أن ترتيب عملية الهرب والتسلل إلى داخل البلاد.. ثم تهيئة مخبأ أمين لعبد الرحمن فضل يظل فيه لفترة طويلة بعيدا عن متناول يد البوليس وإن كان قد ظل طوال هذه الفترة على علاقة وثيقة بالجماهير وبالرأى العام يوجه إليه نداءاته.. ويقابل عديدا من الشخصيات..

كل ذلك يوحى بوجود قوى منظمة بل ودقيقة التنظيم وذات قدرة عالية على الحركة خلف هذا الانتصار العظيم.

إنها قوى هؤلاء الرجال الذين واصلوا فى دأب وإصرار غريبين نفس المسيرة الشجاعة.. منذ العشرينيات حتى مطلع الأربعينيات.

الهوامش

(١) مرسوم بقانون بتعديل قانون الجنسية.

(٢) محمود عزمى- خبايا سياسية- كتب للجميع. مطابع جريدة المصرى- فبراير ١٩٥٠ ص٧٨.

(٣) الأهرام- -٣-١٩٢٤.

(٤) محمود عزمى المرجع السابق- ص٨٠ - راجع النص الكامل للمرسوم بالملاحق.

(٥) صبرى أبو المجد «المصور» ١٩٦٦/٣/١١ مقال «هذا النجار المصرى العجوز تدرس قضيته فى كلية الحقوق».

(٦) الأهرام ١٩٣٦/٨/٢١.

(٧) الأهرام ١٩٣٦٦/٨/٢٧.

(٨) الأهرام ١٩٣٦/٨/٣٠.

(٩) الأهرام ١٩٣٦/١٠/٢٣.

(١٠) الأهرام- المرجع السابق.

(١١) الأهرام ١٩٣٦/٩/١٢.

(١٢) الأهرام ١٩٣/٩/٢١.

(١٣) راجع النص الكامل لمحضر النقاش مع عبد الرحمن فضل. فى كتابنا تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر- المرجع السابق. الملاحق.

(١٤) المقطم ١٩٣٦/٩/٤.

(١٥) الأهرام ١٩٣٦/١١/١٦.

(١٦) البلاغ ١٩٣٦/١١/٢٢.

(١٧) الأهرام ١٩٣٦/١١/٢٢.

(١٨) المصور - المرجع السابق.

(١٩) المصور - المرجع السابق.

(٢٠) الأهرام ١٩٣٦/١٢/٢٣.

(٢١) الأهرام ١٩٣٦/١٢/٢٥.

(٢٢) المصور - المرجع السابق.

(٢٣) البلاغ ١٩٣٦/١٢/٢٨.

(٢٤) الأهرام ١٩٣٧/١/٤.

(٢٥) الأهرام ١٩٣٧/١/٢٠.

(٢٦) المصور - المرجع السابق.

(٢٧) الأهرام ١٩٣٧/١/٢٥.
(٢٨) البلاغ – ١٩٣٧/١/٢٥.
(٢٩) المصرى ١٩٣٧/١٢/٢٣.
(٣٠) المصرى ١٩٣٧/١٢/٢٥.